التدخل الدولي: ثنائية السيادة الوطنية والضرورات الإنسانية : حالة كوسوفو.

International intervention: The duality of national sovereignty and humanitarian imperatives, the Kosovo case

حسام الدين زويوش*
جامعة جيجل – الجزائر
houssamddine.zouiouche@univ-jijel.dz

رشيد عثامنة
جامعة جيجل – الجزائر
Fdsp_sp@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال:2020/07/22 تاريخ القبول:2020/08/06 تاريخ النشر:2020/09/30

ملخص:

إن التدخل الدولي الإنساني يلعب دورا هاما في حماية الشعوب من الانتهاكات التي تتعرض لها من طرف الدول التي تنتمي لها، و الذي يجب أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الإقليمية الأخرى، لأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التجاوزات الخطيرة التي تهدر الحقوق الإنسانية لشعب من الشعوب، في أي مكان من العالم، و في أي وقت من الأوقات، حتى وإن كان هذا يتعارض مع رغبات الدول المنتهكة لهته الحقوق، والتي تكون تحت ذريعة مبدأ السيادة و عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، مثلما حدث في بدايات الصراع بإقليم كوسوفو ما نتج عنه وقوع جرائم الإبادة الجماعية و التطهير العرقي، ما دفع إلى التدخل الدولي الإنساني للحد منها وإيقافها.

كلمات مفتاحية: التدخل الدولي.السيادة الوطنية. كوسوفو. الضرورات الإنسانية.

Abstract:

There is a theoretical hypothesis, pretend that international humanitarian intervention, is likely to be approved, for a supposed importance, issued starting from the various abuses practiced by their respective State. This intervention must be issued by the international Competed Instances. According to this hypothesis the international community must act in favor of human rights defense, and protection.

The States violating human rights, reveal big concerns about this focus, and an objection because of being conflicting with their national sovereignty, and rejecting outside interference in its national affairs. The events in ex Kosovo region defines such contradiction, between the cited hypothesis and the principles of sovereignty, where causing tragic human rights violations.

Keywords: International intervention. national sovereignty. Kosovo. humanitarian imperatives.

*المؤلف المرسل

مقدمة

يعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع الثنائية القطبية بداية لبروز وضع دولي جديد اتسم بالعديد من التغيرات والتطورات على الساحة الدولية، كان أبرزها التحول في طبيعة النزاعات، بتراجع نسبة النزاعات بين الدول لصالح النزاعات داخلها، وما صاحبها من انعكاسات وآثار على جميع المستويات، فأصبحت مسألة فهم الأسباب والدوافع الحقيقية لقيامها، وكذا أساليب ومناهج تسويتها وحلها تكتسي أهمية بالغة لدى المجتمع الدولي، لاسيما بعد العديد من الخسائر والمآسي الإنسانية التي شهدها العالم والتي خلفتها الحروب والنزاعات، فكان لزاما على المجتمع الدولي أن يقدم آلية عمل تتمثل في التدخل الدولي الإنساني، والتي يستطيع من خلالها الحد من الانتهاكات الجسيمة في حق الشعوب كالقتل و التعذيب، وهو ما يدفع للتساؤل التالي: ماهي الحدود الفاصلة بين مبدأ سيادة الدول ورفض التدخل في شؤونها الداخلية و المحتوى الجديد الذي يحمله التدخل الانساني الدولي في ظل الانتهاكات الممارسة ضد الأفراد والجماعات داخل الدول ؟

لتحليل هذه الإشكالية لابد من التطرق للأسئلة الفرعية التالية:

ماهي مختلف الآليات العملية للتدخل الإنساني ؟

ماهي الجذور التاريخية للنزاع الداخلي بكوسوفو؟

كيف ساهم التدخل الدولي في كوسوفو في وقف الانتهاكات الممارسة ضد الأفراد؟

وللإجابة على اشكالية البحث و الاسئلة الفرعية يستوجب وضع جملة من الفرضيات :

– كلما كان هناك تدخل دولي ضد دولة معينة كلما كان هناك خرق للسيادة تلك الدولة وتدخل في شؤونها الداخلية.

– إن الزيادة في انتهاكات حقوق الانسان في كوسوفو فتح المجال أمام التدخل الدولي الإنساني لردعها.

وهذا يدفعنا إلى دراسة التضارب القائم بين السيادة كمبدأ أساسي في العلاقات الدولية وبين مبدأ التدخل الدولي لدواعي إنسانية كمسؤولية دولية مثل ما حدث في كوسوفو من خلال المحاور التالية:

مقدمة

المحور الأول: الآيات العملية للتدخل الدولي الإنساني

المحور الثاني: الجذور التاريخية للنزاع الداخلي في كوسوفو

المحور الثالث: ديناميكية التدخل الدولي في كوسوفو

المحور الرابع: تقييم التدخل الدولي الإنساني في كوسوفو

الخاتمة

المحور الأول: الاليات العملية التدخل الدولي الإنساني

إن التدخل الدولي لأسباب إنسانية يعتبره البعض غير شرعي إذا تضمن الإكراه وشكل مساس بالاختصاص الداخلي للدول التي تتمتع فيه بحرية القرار، وهذا ما قد يحدث في حالة اتخاذ التدابير العسكرية

من طرف أشخاص دولية، حيث يتم اللجوء الى التدابير القهرية عادة في حالة ما إذا فشلت التدابير السلمية في تسوية النزاع، وعليه خصص ميثاق الأمم المتحدة في فصله السابع جميع التدابير القهرية والتي تهدف إلى تسوية النزاعات وتحافظ على الأمن الجماعي، بحيث نجد بأن المواد من 39 إلى 51 قد حددت نظام الأمم المتحدة الخاص بالأمن الجماعي.

1- استخدام العقوبات كوسيلة لتحقيق السلم (التدخل غير المسلح):

لقد نصت المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف العلاقات والروابط الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.[1]

بالتدقيق والنظر في هذه المادة نجد بأن منظمة الأمم المتحدة قد حددت إجراءين يتميزان بطابع العقوبة (أي قوة غير مسلحة) وبهذا فإن ممارسة الضغط على أطراف النزاع أو بالأحرى على الطرف المساهم في العدوان، وذلك بغرض ردعه وجعله يلتزم بواجباته الدولية، ويتمثل هذان الإجراءان في:

أ-قطع العلاقات الاقتصادية : وتشمل الوقف الكامل أو الجزئي للعلاقات الاقتصادية و المواصلات البحرية و البرية و البريدية و البرقية، ومن بين هذه الإجراءات نجد الحصار الاقتصادي ومقاطعة الاستيراد من البلد المعني[2]، كما نجد بأن مجلس الأمن أصبح أكثر ميلا إلى فرض أسلوب العقوبات المتعلقة بقطع العلاقات الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ب-قطع العلاقات الدبلوماسية: بحيث أن الدول التي تقوم بتعريض الأمن والسلم الدوليين للتهديد والخطر، أو الدول التي تكون في حالة عدوان، يتم قطع العلاقات الدبلوماسية معها و يكون هذا القطع متفاوتا بحيث يمكن أن تقطع العلاقات الدبلوماسية مرورا باستدعاء الممثلين الدبلوماسيين أو الوزراء المفوضين أو يمكن أن تكون العقوبات عبارة عن تخفيض في حق الممثلين الدبلوماسيين للدولة المهددة للأمن و السلم، ونجد بأن مجلس الأمن لجأ إلى عقوبة قطع العلاقات الدبلوماسية خلال الحرب الباردة مثل حالة روديسيا- زيمبابوي حاليا- في سنة 1965 حيث تبنى القرار 232 والقاضي بقطع العلاقات الدبلوماسية وفرضها ضد السلطات غير الشرعية في زيمبابوي، وفي حالة جنوب إفريقيا في 1970، حيث اتخذت الجمعية العامة نفس الإجراءات في قرارها 814 بسبب التمييز العنصري[3].

02- استخدام القوة كوسيلة لتحقيق السلم(التدخل العسكري):

ويتم اللجوء إلى هذه الوسيلة في حالة ما إذا فشلت وسيلة العقوبات في تسوية النزاعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، وتنص المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة على أن:" إذا رأى مجلس الأمن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تفي بالغرض جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية، البحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما إلى نصابهما ويجوز

أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحظر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة"[4].

نلاحظ بان مجلس الأمن قد فوض للدول الأعضاء بالأمم المتحدة حق استخدام القوة المسلحة لقمع عمل اعتبر من أعمال العدوان في حالتين أساسيتين هما: حالة غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية سنة 1950، أين أوصى الدول الأعضاء بتقديم العون الممكن لمساعدة كوريا الجنوبية على رد العدوان وقمعه وإعادة السلم إلى المنطقة بموجب القرار 83 بتاريخ 28 جوان 1950، وفي حالة غزو العراق للكويت سنة 1990، أين قرر تفويض الدول المتعاونة مع الكويت باستخدام كل الوسائل الضرورية لحمل العراق على تنفيذ قراراته بموجب القرار 678 بتاريخ 29 نوفمبر 1990، والملاحظ أنه في كلتا الحالتين الولايات المتحدة الأمريكية شكلت نسبة 90 % من القوات العسكرية[5].

وعند التحليل لآليات الأمم المتحدة لتسوية النزاعات الدولية يبرز لنا بعض اللبس والغموض حول ما إذا كان الميثاق يقوم بتكريس كلا من الأسلوبين (الوسائل السلمية والوسائل القهرية) لتسوية النزاعات، ومن هنا برز رأي ينطلق أصحابه من فكرة أن الميثاق الأممي يعتمد أسلوبا واحدا فقط في تسوية النزاعات وهو الأسلوب السلمي، في حين أنه لا ينتهج الأسلوب القهري كآلية لتسوية النزاعات، بل يستخدم كوسيلة لإعادة الوضع كما هو عليه قبل وقوع عمل من أعمال العدوان[6].

المحور الثاني: الجذور التاريخية للنزاع الداخلي في كوسوفو

ترجع جذور النزاع في كوسوفو إلى عاملين إثنين هما :

1- التدخل الإثني المرتبط بميراث تاريخي صراعي، يمتد من الغزو العثماني للإقليم و هزيمة الصرب أمامهم في معركة " كوسوفو " سنة 1389 ، بحيث استولى العثمانيون على كوسوفو عاصمة مملكة الصرب منذ القرن الثاني عشر[7]، إذ تعتبر صربيا إقليم كوسوفو مهدا لحضاراتها و ثقافتها و روحها القومية[8]، و منذ أن فقدته تحول هذا الإقليم إلى رمز للمأساة القومية الصربية[9].

2- يبرز العامل الثاني من خلال تنامي ظاهرة الشوفينية القومية ، و ما يترتب عنها من ازدراء للأمم و القوميات الأخرى، و يمكن رد هذا العامل إلى ثلاث أسباب رئيسية :

- اعتبار الصرب أن الألبان لهم دور رئيسي في غزو مملكتهم من طرف السلطان " مراد خان العثماني "، لذا فإن الثأر التاريخي من العناصر الألبانية التي شاركت في الغزو بقي قائما .
- الخلل في توزيع القيم السياسية و الاقتصادية بين الجماعات الاثنية المختلفة .
- تراجع معدلات التنمية السياسية و الاقتصادية و تطبيق النظام الحاكم نمط سياسي هجومي، يغلب البعد الذاتي للأهداف القومية على البعد الموضوعي كوسيلة لاكتساب الشرعية السياسية[10] .

و قد استمر النزاع في كوسوفو في التطور مع بداية تفكك الدولة العثمانية و أخذ القوميات التي كانت تحت السيطرة العثمانية في الاستقلال عنها، بحيث احتلت صربيا إقليم كوسوفو.

وبعد تشكيل دولة يوغوسلافيا الاتحادية سنة 1929 (والتي تضم كلا من مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين والبوسنة والهرسك)، منح تيتو إقليم كوسوفو الحكم الذاتي بموجب دستور سنة 1946، وأعطى للألبان الحرية في التعليم بلغتهم و ممارسة شعائرهم الدينية ، و قد اتسع نطاق الحكم الذاتي الممنوح لإقليم كوسوفو، بحيث أصبحت علاقته مباشرة مع السلطة الاتحادية و ليس الجمهورية الصربية مع مطلع عام 1974[11].

لكن و مع وفاة جوزيف بروز تيتو في 4 ماي 1980 ، تصاعدت التوترات و التوجهات الانفصالية القومية التي أفرزت قيادات قومية متشددة خاصة في جمهورية صربيا التي حاولت انتزاع الحريات التي منحت للأقاليم بموجب التعديلات الدستورية لعام 1974 ، بحجة أن الأقلية الصربية تعاني الاضطهاد تحت حكم الألبان في إقليم كوسوفو[12]، و قد ازدادت الأوضاع توترا بعد وصول سلوبودان ميلوزوفيتش إلى سدة الحكم ، أين تعهد بوقف أنشطة الأفراد القوميين وعدم قبول أية مطالبة انفصالية أو زيادة في نطاق الحكم الذاتي الممنوح للإقليم الكوسوفي، ما انجر عنه حدوث انتهاكات خطيرة في حق الإنسانية بإقليم كوسوفو[13].

وقد قام ميلوزوفيتش بإلغاء وضع كوسوفو كإقليم داخل صربيا يتمتع بحكم ذاتي واسع سنة 1989 ، وهذا ما أدى إلى حل البرلمان الكوسوفي و حظر التعليم باللغة الألبانية ، و إقالة أكثر من 150,000 ألباني من مناصبهم في الإدارات العامة ، و إقامة قانون تمنح بموجبه كل السلطات إلى قوات بلغراد القمعية ، والتي ضاعفت من الاضطهاد والأعمال الوحشية ضد ألبان كوسوفو بغية حثهم على الهجرة[14]، و كذلك في سنة 1990 أرسلت بلغراد الجيش الاتحادي إلى الإقليم و حاصرته ، وفي جوان من نفس السنة أصدرت قوانين تلغي جميع التنظيمات السياسية المطالبة باستقلال الإقليم ، كلها بهدف " صربنة كوسوفو" .[15]

وفي ظل هذه الأوضاع كان لابد على ألبان كوسوفو الرد على التمرد، و قد كانت مقاومتهم سلبية وعنيفة من قبل جيش تحرير كوسوفو، والذين ضاعفوا على مدار السنتين 1997 و 1998 هجماتهم ضد قوات الشرطة اليوغوسلافية و الأقلية الصربية .

هذه الأحداث شكلت الحجة لدى ميلوزوفيتش، فضخمتها وسائل الإعلام الصربية حتى تمكنت من التأثير على الجماهير الصربية و هذا من خلال الضرب على وتر القومية (الصرب ضحايا كوسوفو، مهد الأمة الصربية ...)، و تستثير النزعة العرقية المعادية للألبان .[16]

على ضوء هذه الأحداث بدأت الحرب في كوسوفو عمليا في 28 فيفري 1998 حيث ردت القوات الصربية على اغتيال كومندوس ألباني لرجلين من الشرطة فاستمرت الصدامات على إثرها في منطقة درينيكا وسط البلاد عدة أيام كانت حصيلتها 70 قتيلا و 6500 متشرد[17]، ولكن ميلوزفيتش ما لبث أن قبل بتوقيع اتفاق في أكتوبر 1998 تحت التهديد بتدخل حلف الشمال الأطلسي .

لكن و بالرغم من توقيع ميلوزفيتش للاتفاق السابق الذكر، إلا أنه نكث بالعهد، بحيث أنه لم يسحب قواته من كوسوفو، وقام بزيادة عددها، كما أن جيش تحرير كوسوفو ، وبصورة غير مباشرة استفاد من تفجر الأوضاع الداخلية بألبانيا، فحصل على آلاف الأسلحة بأسعار رخيصة ، و أقام قاعدة خلفية آمنة .

أمام هذا الشحن و الاستعداد من قبل كل طرف قامت " حرب التحرير " لأرض كوسوفو و التي راحت تهدد بأن يطول أمدها و تبلغ حدا كبيرا من الفظاعة[18]،كما أنها أصبحت تهدد بالانتشار إلى الدول المجاورة لها، و بالتالي تفتيت أوروبا الشرقية و تقسيمها إلى دويلات، وهو مايشكل تهديدا فعليا لدول أوروبا الغربية، و على هذا الأساس كان لزاما على الأمم المتحدة و الدول الأوروبية التدخل لفض هذا النزاع .

لمحور الثالث: ديناميكية التدخل الانساني الدولي في كوسوفو

ساهم التدخل الدولي في النزاع الداخلي بكوسوفو إلى تحقيق جملة من الانجازات، فبعد نهاية الحرب الباردة التي ساد خلالها انقسام أوروبي شرقي بزعامة سوفيتية و غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، قام الحلف الأطلسي بعملية إعادة هيكلة و تنظيم من أجل إرساء أنظمة امن مشتركة لكل أوروبا ، مع الإبقاء على الهدف الأساسي له و هو الدفاع المشترك، وقد حول الحلف هياكله و أنظمته السياسية و العسكرية لتتلاءم مع حفظ الأمن و إدارة الأزمات بالتعاون مع دول ليست عضوه في الحلف و منظمات أخرى.

بداية تدخل منظمة الحلف الأطلسي (NATO) في الصراع اليوغسلافي كانت في سنة 1992، وذلك من خلال دعم جهود الأمم المتحدة (ONU) بالقيام بالانتشار مع باقي المنظمات الدولية ذات الطابع الحكومي و الإنساني للحد من مضاعفات الحرب الأهلية و فرض السلام.[19]

لقد كان وقف إطلاق النار و الانسحاب السلمي للقوات العسكرية من كامل تراب كوسوفو أهم انشغال للمجتمع الدولي بالنسبة لأزمة كوسوفو، و لتحقيق هذا الهدف عقد اتفاق تقني عسكري بين الرئيس الفنلندي مارتي اهتيساري ممثلا عن منظمة الأمم و الرئيس اليوغسلافي، والذي وافق عليه البرلمان الصربي، حيث اتفقت السلطات الفيدرالية اليوغسلافية و جمهورية صربيا على نشر قوات أمنية دولية Kosovo Forces) KFOR (تتولى مسؤولية الحماية الأمنية لكوسوفو، و هي تتشكل من أغلبية دول حلف الشمال الأطلسي والهدف من وراء هذا الاتفاق هو استتباب الأمن و السلم و ضمان وقف إطلاق النار مهما تكن الظروف أو الأسباب، فلا يحق للقوات اليوغسلافية الدخول أو البقاء في تراب كوسوفو أو في المنطقة الأمنية الترابية و الجوية المحددة سابقا من دون موافقة قيادة القوات الأمنية الدولية من أجل ضمان محيط آمن[20] .

بعد انسحاب القوات اليوغسلافية من كوسوفو تخوف الحلف الأطلسي من قيام بعض أفراد جيش تحرير كوسوفو* بأعمال انتقامية ضد المجموعة العرقية الصربية والعملاء الذين تعاونوا مع الجيش اليوغسلافي و الشرطة و القوات شبه العسكرية و كذلك ضد المدنيين، على اعتبار أنه الجهاز الوحيد الذي بقي بزيه العسكري و مسلح ، حيث تولى مسؤولية الحفاظ على الأمن في الإقليم بدون تفويض دولي .

لقد اعتقد جيش تحرير كوسوفو بأنه سيتحول إلى أهم جيش في كوسوفو ، ويقوم بمهمة الحفاظ على الأمن الداخلي و الخارجي و هو ما جعله يرفض في البداية نزع سلاحه. أما قوة التحالف الدولي فقد رأت أن نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو يعد تطبيقا لما جاء في قرار مجلس الأمن 1244 بوضع جيش تحرير كوسوفو و الجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة حدا للأعمال الهجومية حسبما يحدده رئيس القوات الأمنية الدولية بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وقد استرجعت قوات التحالف الأممي الآلاف من الأسلحة المختلفة نتيجة للاتفاق الذي وقعه قائد القوات الدولية و إبراهيم تاقي، وقد نص الاتفاق على مايلي :

- عدم السماح لأعضاء جيش تحرير كوسوفو باستثناء المسؤولين و حراسهم حمل السلاح و كل سلاح غير مرخص يتم نزعه .
- عدم استعمال القوة و الامتثال إلى قائد القوة الأمنية الدولية في كوسوفو .[21]
- يتم دمج جيش تحرير كوسوفو في جهاز يسمى " جهاز حماية كوسوفو"، يتم تحويل المسؤولية إلى ألبان كوسوفو .

و قد بدأ حلف شمال الأطلسي في مارس 1999 أكبر حملة جوية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها ضد جمهورية يوغسلافيا الفدرالية[22]، وقد تم إطلاق تسمية "قوة التحالف" على هذه العملية، و هي من أهم العمليات الجوية التي لم تشهد أوروبا مثلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و لقد تم التخطيط للعملية الجوية من طرف القيادة الأوروبية العليا للحلف و قيادة التحالف لجنوب أوروبا و القيادة الجوية لجنوب أوروبا و كلها تحت القيادة الأمريكية.

و قد كان الجيش اليوغسلافي قد ارتكب العديد من المجازر ضد الأبرياء و المدنيين من خلال سياسة التطهير العرقي ضد ألبان كوسوفو الذين أجبروا على مغادرة كوسوفو و فروا إلى عدة بلدان مثل ألبانيا و جمهورية مقدونيا و الجبل الأسود، فقد كان المجتمع الدولي يخشى وقوع كارثة إنسانية نتيجة للتطهير العرقي، وهذا ما حذر منه مجلس الأمن الدولي، فقد أصدر عدة قرارات تتعلق بأزمة كوسوفو غير أن يوغسلافيا لم تمتثل لهذه القرارات .[23]

و نظرا للوضع المتردي في كوسوفو فقد قرر الحلف الأطلسي التدخل باسم الإنسانية لتجنب حدوث الكارثة الإنسانية، و نظرا للظروف الاستثنائية و أن الخلاف الحاصل يهدد الأمن و الاستقرار الدوليين وكذلك الإبادة و التطهير العرقي اقتنع الحلف أن القوة أصبحت ضرورية.[24]

لقد كان اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي الذي عقد في مقر الناتو يوم 12 أفريل 1999 يهدف إلى :

- وضع حل لجميع الأعمال العسكرية و الإنهاء الفوري لأعمال العنف والأنشطة القمعية.
- انسحاب جميع القوات العسكرية المعادية و الشرطة و القوات شبه العسكرية من كوسوفو.

– تمركز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كوسوفو .
– العودة الآمنة و غير المشروطة لجميع اللاجئين و المشردين .
– وضع اتفاق سياسي لكوسوفو وفقا للقانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة.[25]

لقد أضعف هذا التدخل قاعدة القانون الدولي و التي تحضر استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، أو في غير حالة الدفاع الشرعي عن النفس، وشكل سابقة قد يساء استخدامها بسهولة و هو ما من شانه أن يؤدي إلى تصعيد العنف و زيادة الفوضى الدولية ، و التقليل في الوقت نفسه من حماية حقوق الإنسان عالميا.

كما أن قرار مجلس الأمن رقم 1244 لا يضفي الشرعية على عمليات الحلف بأثر رجعي و لكنه يجيز إمكانية تدخل دول أجنبية مستقبلا في يوغسلافيا للحفاظ على السلم القائم، كما يؤخذ على تدخل الحلف في كوسوفو عدم استنفاذ الوسائل السلمية من قبل استخدام القوة و هو ما يثير الشكوك في دوافع الحلف و مبادراته[26] .

من المؤكد أن تدخل الناتو في أزمة كوسوفو مثل علامة فاصلة في طريق تطور الأمم المتحدة و النظام الدولي حيث سجل حلف الناتو تجاوز القاعدة الدولية التي يفرض التعامل بها في مثل هذه النزاعات متجاوزا دور الأمم المتحدة الموكل لها هذا العمل.

على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى الأمم المتحدة و التي كان من المفروض أن تقوم بهذا التدخل، إلا أنها حاولت تبرير عجزها في إدارة النزاع في إقليم كوسوفو بالرجوع إلى المادة 53 (الفقرة 1) من ميثاقها التي تنص على جواز اعتماد مجلس الأمن لمنظمات إقليمية لغرض إيجاد تسوية ما، و الحقيقة أن تدخل الحلف الأطلسي بالقوة في كوسوفو خارج عن الشرعية الدولية مهما قامت الأمم المتحدة بإضفاء الطابع القانوني عليه[27] .

عموما لقد وضع تدخل حلف الشمال الأطلسي في كوسوفو حدا للخلاف الصربي الألباني الذي دام لأكثر من عشر سنوات، كما تأكد الدبلوماسيون الغربيون من أن الزعيم الصربي ميلوزوفيتش لن يمتثل لقرارات مجلس الأمن و الشرعية الدولية إلا من خلال استعمال القوة ، وهو الأمر الذي اتضح جليا في حرب البوسنة و كوسوفو بعد 78 يوما من القصف الجوي لقوات حلف الشمال الأطلسي ،قبل سلوبودان ميلوزوفيتش بقرار مجموعة الدول الثماني8 G و كذلك قرار الأمم المتحدة رقم 1244 و الذي أنهى سيادة صربيا على كوسوفو.

المحور الرابع : تقييم التدخل الدولي الانساني في كوسوفو

بالرغم من كل ما قامت به البعثة الأممية UNMIK، إلا أنه وبالعودة للنزاع الداخلي في كوسوفو، نجد بأن حلف شمال الأطلسي كان وحده مقررا لها ، و من دون أن يصدر قرارا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يسمح بذلك وهي المرة الأولى التي تقصى فيها الأمم المتحدة في مسألة بهذه الخطورة ، رغم أن هذه الأخيرة تشكل الأرضية الدولية لكل النزاعات و للحفاظ على السلام في كل مناطق العالم [28] .

لهذا نجد المراقبين لتطورات النزاع ينقسمون بين اتجاهين، إذ يرى أنصار الاتجاه الأول أن الأمم المتحدة أظهرت عجزا كبيرا في التعامل مع النزاع الداخلي في كوسوفو وجسدت إخفاقها بالنقائص العديدة التي ميزت عمل بعثتها، فبالرجوع لقرار مجلس الأمن الذي في نص على تشكيلUNMIK، فإن هذا القرار كما سبقت الإشارة إليه قد أقر أن إقليم كوسوفو هو إقليم تابع ليوغوسلافيا[29]، لكن الأمم المتحدة قامت بمساعدة الإقليم على الانفصال مما يؤدي إلى القول بأن المنظمة ساعدت على بناء دولة من خلال إحدى عملياتها(حفظ السلام) وهو ما يشكل سابقة و منحى في جدول عمليات السلام التابعة لها، و أن هذه الأخيرة لا تعتبر سوى سلطة شكلية يرمي من خلالها الناتو إلى إيجاد غطاء شرعي لتدخله في إقليم كوسوفو، بحيث أن المنظمة مهدت الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية و حلف الناتو للتدخل الدولي تحت مظلة المعيار الإنساني. [30]

كما أن الأمم المتحدة و بواسطة مجلس الأمن قامت بخرق ميثاقها الداعي إلى عدم المساس بسيادة دولة عضو، أما أنصار الاتجاه الثاني فيرون أن النزاع الداخلي في كوسوفو قد أكد بما لا يدع مجالا للشك بأن الأمم المتحدة تبقى المرجعية الأساسية لأي مسعى أو تحرك متعدد الأطراف لفض النزاعات .

كما أدى إعلان كوسوفو الاستقلال في 17 فيفري 2008 بناء على اقتراح مارتي اهتساري الذي يمنح لكوسوفو استقلال جزئي تحت إشراف دولي، إلى تباين ردود الأفعال إزاء هذا الإعلان ، فمن جهة اعتبر انتصارا للحرية و الديمقراطية و السلم و نجاح الإدارة الدولية التي قامت بها الأمم المتحدة في الإقليم[31] ، و من جهة أخرى رأى فيه البعض أنه يمثل بداية القضاء على ما تبقى من أطر القانون الدولي ، بل بداية نهاية أوروبا و دخول النظام الدولي لمرحلة من السيولة الجيوسياسية تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و تأكيد أهمية تواجدها في أوروبا التي كان لها الدور الهامشي و المحدد فيما يتعلق بقضية كوسوفو و ما يجري في البلقان[32] .

عموما و لكي تستطيع منظمة الأمم المتحدة القيام بمهامها على أكمل وجه ، و من أجل تفادي الأخطاء التي وقعت فيها في الماضي، و كذا من أجل تجاوز المشاكل والعقبات التي تواجهها، لابد عليها من إجراء بعض التعديلات على بعض المواد في الميثاق الأممي من خلال :

1- تفعيل المادة رقم 43 من الميثاق و التي تنص على ضرورة إنشاء جيش أممي فالمنظمة و لحد الآن لم تستطع تشكيل جيش أممي يقوم بمهماتها عبر بقاع العالم بحيث أن المنظمة و في حالة نشوب نزاعات تتطلب التدخل العسكري فهي تستنجد بحلف الشمال الأطلسي، الذي أضحى يحل محل الجيش الأممي، كما تلجأ إلى ما يعرف بـ " القبعات الزرقاء " و التي يقتصر دورها فقط على حفظ السلم.

تعديل نص المادتين 108 و 109 من الميثاق، بحيث أن تعديل الميثاق(حسب المادة 108) أو إعادة النظر فيه (حسب المادة 109) يعد أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا، و ذلك لأنه يشترط موافقة الدول الدائمة.[33]

الخاتمة

بعد دراسة التدخل الدولي الإنساني في كوسوفو، تم الوصول الى ان فكرة التدخل الدولي الإنساني وعلى الرغم من تصادم مع مبدأ السيادة إلا انه أصبح ضرورة لابد منها لحماية الشعوب من الإنتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها حقوقهم و حرياتهم تحت غطاء أممي، وهذا لمنع الدول من استغلاله من أجل تحقيق أهداف و مصالح خاصة بها تحت ذريعة التدخل لهدف إنساني .

واهم النتائج و التوصيات التي تم الوصول اليها يتم ايجازها فيما يلي :

النتائج:

- لم تعد الدول قادرة على الاحتماء خلف مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشأن الداخلي، و الادعاء أن المسائل المتعلقة بحقوق الانسان تدخل ضمن الاختصاص الداخلي.

- تقع على عاتق الدول التزامات قانونية دولية ملزمة ومحددة في مجال ضمان حقوق الانسان وفق اتفاقيات دولية.

- توسع مجالات تدخل مجلس الأمن الى التدخل العسكري الأممي في حالة تهديد الأمن والسلم الدوليين.

التوصيات :

- التأكيد على وجوب خضوع كافة الدول و المنظمات الدولية لأحكام القانون الدولي لاسيما فيما يخص التدخل الدولي و تماشيه مع مبدأ السيادة.

- السماح للمنظمات الدولية خاصة الامم المتحدة بالتدخل لأسباب إنسانية و لو بدون موافقة الدول المعنية اذا بلغت انتهاكات حقوق الانسان درجة كبيرة من الخطورة كجرائم الابادة الجماعية و التطهير العرقي كنموذج الدراسة كوسوفو.

- على مجلس الامن ان يتخذ الاجراء المناسب للتدخل وفقا لجسامة و خطورة انتهاك حقوق الانسان .

- عدم السماح للدول باستخدام التدخل الانساني بشكل منفرد .

- انشاء قوة عسكرية دولية تابعة للأمم المتحدة و مستقلة عن ارادة الدول الاعضاء للقيام بالتدخلات الدولية الانسانية .

الهوامش:

[1] رابح عمورة، **النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 138.

[2] بلال العيساني، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة في التغير**، مذكرة ماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008 ، ص 36.

[3] نفس المرجع ، ص 36.

[4]حيدر حاج حسن الصديق،**دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007 الجزائر، ص 138.

[5]نبيل كريبش، **قرارات الأمم المتحدة ومدى فعاليتها: دراسة تاريخية، تحليلية من منظور قانوني سياسي**، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2000، ص 222.

[6]بلال العيساني، مرجع سابق ، ص37.

[7]أحمد أبو الروس ،**الإرهاب الدولي و العنف و التطرف**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2001، ص 152 .

[8]محمد السماك ، **موقع الإسلام في صراع الحضارات و النظام العالمي الجديد**، دار النفائس ، بيروت، 1995، ص 115.

[9]جميل محمود محمد مراد ، "كوسوفو : بركان يغلي في البلقان"، **الدبلوماسي**، معهد الدراسات الدبلوماسية ، المملكة العربية السعودية ، العدد 16، جوان 1993، ص36 .

[10]مالك عوني ، "كوسوفو صراع الطموحات القومية "،**السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، عدد 134 ، 1998 ،ص 207.

[11] يسين طرشي ، **إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة حالتي كوسوفو و السودان** ، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009 ،ص .ص 137-138 .

[12]EnikaAbazi ,**Interstate Conflicts , International Interventions And Their Implications on Security Issues** , Case of Kosovo. University of bilkent , turkey , in:
http:// www .ciaonet .org / wps / ABE 01/ ABE 01 .PDF .

[13] مسعد عبد الرحمن زيدان ، مرجع السابق ، ص .285.

[14]ايناسيو رامونيه ، **حروب القرن الواحد و العشرين (مخاوف و مخاطر جديدة)**،تر:كأنطوان أبو زيد، التنوير للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2007، ص 158 .

[15] ايريك لوران، **حرب كوسوفو الملف السري**، تر:الأوديسة للثقافة و الإعلام، عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص27.

[16] ايناسيو رامونيه ، مرجع سابق ،ص 159 .

[17] ايريك لوران ، مرجع سابق ،ص 27 .

[18] ايناسيو رامونيه ، مرجع سابق ،ص 171.[18]

[19]Organization Du Traité De L'Atlantique Nord-Otan dans : www. Nato .int/ home.fr.

[20] Tim Young, Mark Oakes and Paul Bowers, **Kosovo and NATO Military Action** .house of commons library ,1992 ,p 3.

[*]بلغ تعداد جيش تحرير كوسوفو حوالي 30 ألف جندي .

[21]ValeriePeclauv ,GeargesBerghezen , Bernard Adam **,Bilan de La Guerre De Kosovo**, Rappport du Grip 2000/3 http://www.grip/ pub/rapports /rgoo-3kosovo ,pdf .

[22]ايناسيو رامونيه ،مرجع سابق ،ص 153.

[23]http://www.un.org /arabic /docs/sccouncil/sc /-res /s-1203.pdf .

عادل زقاع ، مرجع سابق،ص .ص 93-94 .[24]

[25]THE Situation in and aroundkosovohttp//:www.nato.int/docu/pr/1999/p99-0512.html.

[26]عبد الرحمان محمد يعقوب ،**المدخل في العلاقات الدولية** ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004 ،ص 233 .

[27]طرشي يسين ،**إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة حالتي كوسوفو و السودان**، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2009 ، ص. ص 147-148 .

[28] ايناسيو رامونيه ، مرجع سابق ،ص. 184 .

[29] Ghazi Gherairi&Alii , op.cit .p226 .

[30]رقية عواشرية،" **حماية المدنيين و الأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية** "، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002، ص422 .

[31] جورج حداد، "مافيا دبلوماسية– دبلوماسية إسلامية في كوسوفو بدلا من دولة عربية في فلسطين –"،**العرب الأسبوعي**، دار العرب للنشر و التوزيع، لندن ، العدد 157 ، ص4 .

[32] نزار سماك ، **البوسنة و الهرسك و الميراث الدامي** ، مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر، القاهرة، 1997، ص. 133 .

[33]عبد الناصر أبو زيد ، **الأمم المتحدة بين الإنجاز و الإخفاق** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 ، ص، 109 .